صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحويت يوضح

■ تلقت الصحيفة رداً توضيحياً من الأخ محمد صالح أبو القاسم مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة المحويت، على ما نشرته الصحيفة في عددها الصادر بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٩م حول مرتبات الضمان الاجتماعي.. الخ، وعملاً بحق الرد تنشر الصحيفة هذا التوضيح:

الأخ رئيس تحرير صحيفة «الميثاق» تحية طيبة وبعد:-

طالعتنا صحيفتكم الغراء العدد (١٤٣٨) الصادر يوم الاثنين ٢٠٠٩/٢/٩م الصفحة رقم (١٣) باستطلاع تحت عنوان «مرتبات الضمان الاجتماعي.. استقطاعات آثمة» للصحفي / فيصل الحزمي.. حيث ذكر في العمود الثاني من شكوى المعاق/ عبدالكريم من المحويت بانه قد خصم عليه مبلغ مائة ريال من معاش الرعاية الاجتماعية مقابل مواصلات، وهذا اتهام ليس له أي إثبات قانوني، وإذا كان القانون قد كفل حق التعبير فإنه حدد العقوبات على من يقوم بالتشهير الذي لا يستند الى أدلة إثبات، وتتساءل ما هي الأدلة التي اعتمد عليها الصحفي في نشر ذلك الاستطلاع؟ ولماذا لم يذكر اسم المعاق كاملاً وعنوانه؟ ولماذا اقتصر في حكمه على شخص واحد فقط وأعطى حكمه بالشمول على المحافظة كاملة؟ وكان عليه أن يتحرى من عدة اشخاص ومناطق متعددة لكي يكون تناوله موثقاً بادلة دامغة بدلاً من أن يصبح اتهاماً باطلاً.. وللعلم فإن جميع المستفيدين من مساعدات صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة المحويت يستلمون مستحقاتهم عبر مكاتب البريد المنتشرة في جميع مديريات المحافظة مقابل عمولة تصرف من الصندوق للبريد وليس الصرف عبر مندوبين أو أمناء صناديق، ونضيف الى ذلك بأنه لم يتقدم إلينا أي مستفيد بشكوى حول وجود خصميات أثناء صرف مستحقاتهم مع العلم بأن الصرف يتم تحت إشراف ورقابة السلطة المحلية بالمديريات.

وعليه: تكرموا مشكورين بالاطلاع والنشر توضيحاً للحقيقة وعملاً بحق الرد.

وتقبلوا تحياتنا.

محمد صالح أبو القاسم
مدير عام فرع الصندوق -محافظة المحويت

160 جزيرة.. قلادة اليمن

الكينعي: مأساة الهجرة تزداد.. والميزانية 17 مليوناً

□ بداية قال الكينعي أود التنويه الى ما تتمتع به الجزر اليمنية من مزايا لعل أهمها الموقع، حيث إن معظم الجزر اليمنية تقع على خط الملاحة الدولية مما اكسبها بعداً استراتيجياً وأهمية اقتصادية أضحت محل رهان قوي يمكن الركون اليه سواء أكان في الجانب السياحي او التجاري وخاصة تجارة الترانزيت.

أيضاً- وقوع الجزر اليمنية التي يتجاوز عددها ١٦٠ جزيرة على ثلاث مناطق برية أو تتحكم بثلاثة أنظمة بحرية هي نظام البحر الاحمر ونظام البحر العربي وخليج عدن، والثالث في المحيط الهندي.. هذه الأنظمة تعمل على تلبية الفرص الاستثمارية ونوازع التنمية.

وفيما يخص الوضع الراهن أوضح بان الجزر ظلت مغيبة إن لم تكن غائبة نتيجة لأولويات جوهرية تركزت في أن هناك أولوية للبر اليمني قبل البحر الى أن شاءت الأقدار أن تتبلور الإرادة السياسية لفخامة الأخ الرئيس، ولتنشأ الهيئة لتجد نفسها أمام وضع يكاد المرء يمسك على قلبه نتيجة لشحة الخدمات وبالذات الأساسية، الا ان الحكومة استطاعت أن تضع اللبنات الأساسية في جانب الخدمات كالتعليم، الصحة، وسائط الانتاج السمكي، الكهرباء، المياه.. بيد أن ذلك لم يصل الى مستوى الطموح الذي خُطط له وتكاد تكون سقطرى ضمن المستويات الاولى التي يمكن المفاخرة بها في عدد الخدمات وجودتها.. ونتمنى من الحكومة على جميع المستويات والهيئات والوزارات المعنية أن تنظر الى بقية الجزر بذات النظرة لسقطرى.

□ ماذا عن الجانب الاقتصادي؟

- لايزال دون مستوى التحقق باستثناء الاصطياد السمكي وهو يساعد في نمو عناصر التنمية الا انه لا يشكل رقماً كبيراً في أرقام الانتاج السمكي لاعتبارات عدة أهمها عدم وجود وسائل الانتاج بشكل كبير لدى الصيادين، وقد وصل الامر في بعض الجزر الى أن يشترك عشرة صيادين في قارب واحد، وهذا يؤدي الى تدني مستويات الدخل مهما كانت نسبة الناتج.

بالنسبة للسياحة هناك مشروع يتيم هو شاليهات في جزيرة كمران لمستثمر كان ينبغي على الجهات المعنية ان تشد من أزره وتعمل على تشجيعه.

أعددنا مشروع إنشاء وحدة سكنية في 6 جزر

إجهاض

□ اذا كان الحال كذلك .. ما دور الهيئة؟

- نحن نتمنى أن توكل المهمة كاملة للهيئة، وأن تُترك لها الصلاحيات المنشئة لها لأن هناك تداخلاً عجيباً أدى الى إجهاض كل دور يمكن أن نراهن عليه بين مختلف الجهات، سياحية، صناعية تجارة، أمن، مياه، كهرباء، حوالى ٣٠ جهة تتنازع الاختصاص مع الهيئة!.

□ لماذا المشاريع التي نفذت في الجزر لم تحقق ثمارها ومنها سقطرى ومازالت بحاجة للمزيد؟

- سقطرى هي الاكثر حظاً لأنها تقع ضمن دائرة الاهتمام الدولي، وتحظى برعاية من القيادة السياسية، ولا يعني ذلك أن هذه الرعاية لا تمتد الى الجزر الاخرى، ولكنها ليست بالدرجة التي تحظى بها سقطرى لاعتبارات استراتيجية دولية.

وفيما يخص المشاريع اكد يحيى الكينعي أن الجهات المعنية التي لاتزال ترفع صوتها وتحاول منع الهيئة من اداء مهامها إما أن تعمل او تترك الهيئة تعمل.

■ قال الاخ يحيى مطهر الكينعي مدير هيئة تنمية وتطوير الجزر اليمنية: إن الهيئة ووزارة الثروة السمكية ستقدمان -قريباً- الى مجلس الوزراء مشروع إنشاء قرى الصيادين لاعتماد مرحلته الأولى بواقع ٧٠٠ وحدة سكنية تصل تكاليفها الى ٥٠ مليون دولار.

وأكد بأن تداخل جهات الاختصاص أدى الى غياب المشاريع الاستثمارية.. نافياً بشدة ما ذكرته بعض وسائل الاعلام حول وجود توجهات بتأجير بعض الجزر اليمنية كمواقع عسكرية.

في الحوار التالي نبحر أكثر باتجاه الجزر اليمنية:

لقاء: نجيب شجاع الدين

محظور على الهيئة التخاطب مع المنظمات الدولية وأصوات تمنعها من العمل

لا يمكن جذب الاستثمار في ظل غياب النقل البحري

وقال: الهيئة تعاني من شبه توقف ١٧ مليون ريال ميزانيتها السنوية في النفقة التشغيلية والاستثمارية هذا الرقم لا يمثل ما تحصل عليه وحدة في اية وزارة او مؤسسة، ومع ذلك استطعنا أن نتكبد العناء ونأتي بالشيء الجديد، حيث تم انجاز رزنامة من الدراسات للمشاريع التي تحتاجها الجزر والمقدرة باكثر من ٢٥٠ مليون دولار.

تكامل بنيوي

□ لكن هذه المشاريع لم تنفذ؟

- لا يعني أن هناك خللاً فيها كونها لم تنفذ وإنما هناك أولوية لدى الدولة المركزية، وهناك عدم وضوح، ففي إطار الحكم المحلي كان يفترض ان تقوم الوزارات والمؤسسات والهيئات بتنفيذ هذه الحزمة من المشاريع ونحن نعمل على الاشراف.

وأضاف: أن الهيئة انكفأت في مرحلة التنفيذ الى مرحلة الاشراف، ولكن هذا الانكفاء لم يرض أحداً .. نحن نضع هذه المعضلات أمام القيادة السياسية، إما أن تعمل كل الجهات والهيئة تتولى عملية الاشراف على التنفيذ كإشراف تنموي في إطار حالة من التكامل البنيوي بين مختلف مكونات الهيكل العام أو أن تترك الهيئة تعمل وهي تشرف عليها.

□ إذاً مشكلة الجزر تتمثل في تداخل جهات الاختصاص وغياب العمل الفعلي؟

- لقد بحّت أصواتنا ونحن ننادي بأن الجزر اليمنية هي مكمن العطاء، وهي رهاننا الأكبر ورافد حيوي واستراتيجي يمكن ان يمثل نقطة الانطلاق في التنمية والاستثمار في البلاد.

صحيح الجزر بحاجة لتكاليف ضخمة ولكن مردودها سريع وعال جداً، لنا تجربة في الاستثمار وكان ينبغي أن نؤسس في الجزر اليمنية لما هو أفضل.. هناك هجرة من الجزر اليمنية نتيجة لانعدام الخدمات الأساسية أو لعدم جودتها وكفاءاتها.. حينما يوجد المبنى الخدمي ولا يوجد الكادر فهذه مأساة، وحينما يوجد الكادر لا يوجد المبنى أو الأداة التي سيعمل بها، فهذه ايضاً مأساة.. مازال في جزيرة ميون طلاب يدرسون تحت الصفيح، كذلك الحال في جزيرة بكلان المهددة بالانهيار، وجزيرة القشت بمديرية ميدي، وقد تم التواصل مع الجهات المعنية في المحافظات والمجالس المحلية، وقد وضعنا أسساً ومعايير شتى يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ المشاريع.

وحقيقة لابد من شكر الاخوة في قيادة المنطقة الشمالية الغربية، وقيادة اللواء الاول مشاه بحري، وقيادة المنطقة الجنوبية على الجهود التي يبذلونها في سبيل سد فجوات العجز البنيوي في منظومة الخدمات الأساسية ومشاريع البنى التحتية وان كانت بشكل محدود لكنها تستحق الشكر، كذلك القوات البحرية والدفاع الساحلي تبذل جهداً في مد الجزر بالمياه.

الجزر اليمنية غير مشمولة بنظام التغطية الصحية عدا سقطرى

تغطية صحية

□ لا يوجد فنارات في الجزر اليمنية.. لماذا؟

- هذا من اختصاص هيئة الشؤون البحرية، حيث إن معظم وسائل السلامة الملاحية المنصوبة على الجزر كالفنارات خارجة عن نطاق الخدمة وتحتاج لصيانة وتدخل.. الأمر الآخر قد يحدث تلوث هنا أو هناك في البحر والجزر تعتبر الأكثر تضرراً به لأن ارتطامات السفن غالباً ما تكون على مقربة منها مما يؤدي الى تلف في مقومات التنوع الحيوي بشقيه البري والبحري، ومع هذا غالباً ما يكون أبناء الجزر من الصيادين بعيدين عن فائدة التعويض.

الجانب الآخر الصحة باستثناء سقطرى تكاد تكون الجزر الأخرى غير مشمولة بنظام التغطية الصحية وعلى مختلف مكونات النظام الصحي، والتعليم باستثناء سقطرى، وكمران لاتزال العملية التعليمية شبه مغيبة عن دورها المنشود لعدم وجود الوسائل وتهالك المباني والمنشآت وهجرة الكادر لعدم وجود حوافز مادية لهم.

وعلى هذا الأساس سعينا جاهدين عبر التواصل مع الجهات المعنية في التعليم لاستقطاب عدد من أبناء الجزر لخلق قاعدة فنية تتمتع ببناء فكري وتسلح علمي يمكن أن نتنافس به في المستوى العملي حينما تتوفر الإمكانات الاستثمارية.

أيضاً لايزال النقل البحري مغيباً في الجزر اليمنية.. كيف نريد استثمار البنى التحتية غير متوفرة أبسطها وجود عبارات ما بين الجزر، وكيف نريد استثمار ومناهجنا تخلو في مجملها من عناصر التشويق والمعرفة عن الجزر اليمنية فبعض مناهج الصفوف الدراسية تذكر الجزر باستجداء وفق معلومات غير صحيحة، والهيئة حاولت أن تضع هذه البيانات والمعلومات عن الجزر للجميع لكنها استبعدت حتى من تشكيلة مجلس الترويج السياحي.

قرى للصيادين

□ هل هذا يعني أن الهيئة ليس لها أي نشاط؟

- الهيئة ليست مكتوفة الأيدي رغم الصعوبات التي تواجهها، فهي تمارس دورها في مجال إعداد المخططات ودراسات المشاريع والاشراف على ما هو قائم، ونقوم بدورنا الذي أراده لنا الآخرون، وقد انتهت الهيئة قبل أيام من إعداد مشروع متكامل لإنشاء قرى للصيادين، ونحن نبحث مع وزارة الثروة السمكية إيجاد مصادر للتمويل، وسيتم عرض الموضوع على رئاسة الوزراء قريباً.

المشروع يتضمن إنشاء ٧٠٠ وحدة سكنية للصيادين بتكلفة تقدر بـ٥٠ مليون دولار موزعة على ست مناطق في جزيرة بكلان والقشت ووحدتين في جزيرة كمران ووحدة سكنية في جزيرة ميون ووحدة في حمط في أرخبيل سقطرى. وهذه المرحلة الأولى من مشاريع قرى الصيادين.

الى ذلك أوكلت وزارة السياحة للهيئة مهمة إعداد المخططات الخاصة بالقرية السياحية النموذجية التي سيتم إنشاؤها في جزيرة حنيش الكبرى، ونحن على وشك الانتهاء منها خلال الايام القليلة القادمة.

قريباً نستكمل مخططات القرية السياحية في حنيش الكبرى

□ ماذا عن التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة؟

- حقيقة لم يفتح لنا باب التعامل مع المنظمات الدولية حتى ساعة اللقاء بهم بحضور الهيئة وقد جاء ذلك نتيجة تكالب ووصاية فُرضت على الهيئة على الرغم من مخاطبتنا لعديد من المنظمات الدولية عبر وزارتي الخارجية والتخطيط، الا أنه لم يسمح للمنظمات التعامل مع الهيئة وكأنها نتوء سرطاني ينبغي استئصاله وهذا ما قاله -للأسف الشديد- أحد الوزراء.

□ ذكرت بعض وسائل الاعلام المعارضة بان هناك توجهات لتأجير بعض الجزر اليمنية كمواقع عسكرية إضافة الى ترحيل اللاجئين الصوماليين الى سقطرى.. ما تعليقك؟

- هؤلاء كمن ينظر من نافذة الطائرة الى نملة في الصحراء لا يعتقدون الا وهماً ولا يبطنون الا كفراً وعلى هذا الأساس ومن خلال صحيفة «الميثاق» ندعوا كافة وسائل الاعلام لزيارة الجزر اليمنية والوقوف على حقيقة الوضع وليس على ما يتولد في أذهانهم، والهيئة مستعدة لاستقبال أي صحفي يهمه الذهاب للجزر والكتابة من موقع الحدث كون أغلب صحف المعارضة لا تعرف عن الجزر اليمنية الا كما يعرف الدب القطبي عن غابات الأمازون.

فالوطن والسيادة كل لا يتجزأ ، ويجب أن يظل في منأى عن الصراعات الحزبية الرخيصة.

الإجازات حق ولكن...!

■ الإجازات الاضطرارية قضية مهمة تحمل العديد من التساؤلات، فلو نظرنا بشفافية لعدد هذه الإجازات المدونة في مكاتب التربية والتعليم خلال النصف الأول من العام الدراسي - باعتبار أن موظفي هذا الجهاز يمثلون ٤٠٪ من شاغلي الوظيفة العامة - لوجدنا أنها فاقت كل التوقعات وكشفت عن رقم يظهر كثيراً من الاختلالات منها عدم استكمال المقررات الدراسية (المنهج)، ولأيقنا ضرورة إعادة النظر في قوانين ولوائح استحقاقها.

التحقيق التالي يناقش هذه الظاهرة مع عدد من المختصين.

تحقيق / توفيق الشرعبي - فيصل الحزمي

كانت البداية مع الاستاذ عبدالسلام الحزمي مدير عام الخدمة المدنية في محافظة تعز والذي تحدث حول هذه الظاهرة قائلاً:

- الإجازات بمختلف أنواعها حق كفلته قوانين العمل لكافة عمّال وموظفي القطاع العام والمختلط، ولها لوائح خاصة بها حددت أنواعها وشروط استحقاقها ومدة كل منها، ولها آلية نظمت أبجدية منحها بما يضمن عدم تأثر سير العمل عند تنفيذها.

والحديث عن الإجازات الاضطرارية هي التي تكون لسبب طارئ لا يستطيع الموظف إبلاغ رؤسائه في العمل، وقد أجاز القانون في هذه الحالة منح الموظف إجازة طارئة لا تزيد عن يومين في الشهر وبما لا يتجاوز عشرة أيام في السنة.. وهناك أيضاً الاجازة المرضية، فقد منح القانون الموظف إجازة مرضية مدتها ٦٠ يوماً في السنة وتشمل الاجازات المرضية المتقطعة خلال السنة.

تم تعديلها

وكذلك إجازة مرافقة المريض، لا تزيد عن ستين يوماً براتب كامل إذا تقرر سفر مرافقته لأحد أقاربه للعلاج خارج الجمهورية بتقرير من اللجنة الطبية المختصة، كما جاء في المادة (٥٧) من تشريعات الخدمة.

وأضاف: هناك أيضاً إجازات أخرى تنطوي تحت مسمى إجازات اضطرارية منها: «إجازة مرضية عن إصابة العمل» أي مرتبطة بالإصابة بمرض مهني أو إصابة أثناء تأدية العمل او بسببه، فهنا يستحق الموظف إجازة براتب كامل للمدة التي تحددها الجهة المختصة أو كما جاء في المادة (٥٨) من تشريعات الخدمة.. أضف الى ذلك إجازة الوضع، والتي أقر البرلمان تعديلها وفقاً للقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٨م والقاضية بتعديل المادتين ٤٥ و ٤٧ لتصبح إجازة الوضع ٧٠ يوماً بدلاً من ٦٠ يوماً وإذا كانت الولادة بعملية جراحية أو وضعت توأماً فتمنح الموظفة إجازة اضافية لمدة ٢٠ يوماً، أيضاً قضى القانون بتحديد إجازة الزواج، بـ٣٠ يوماً بدلاً من ١٥ يوماً شرط أن يكون الزواج لأول مرة.

أما إجازة الحج فهي تمنح لمرة واحدة طوال مدة الخدمة بواقع ٣٠ يوماً اضافة الى ذلك إجازة الوفاة وغيرها من الإجازات، والحديث عن تفاصيلها طويل.

وعن تأثيرها على سير العمل يقول الحزمي: الإجازات بمختلف مسمياتها لها تأثير وخصوصاً على العملية التعليمية فأي فراغ ينتج عن غياب معلم أو معلمة فإنه يحدث خللاً، وإرباكاً للخطة الدراسية.

عشر حالات

الكوادر التربوية لا يختلف رأيها عن رأي الخدمة المدنية فقد تحدث الاستاذ ناصر يوسف مدير مكتب التربية بمحافظة شبوة قائلاً:

اعتقد أن إجازة الوضع هي التي تؤثر على سير العملية التعليمية نظراً لطول مدتها، أما بقية الإجازات فهي نادرة وقصيرة، فنحن في محافظة شبوة لا نعتمد سوى يومين للإجازة الطارئة بعد التأكد من صحتها، أما المرضية فلابد من تقرير طبي يؤكد أن المعلم مريض ويحتاج الى إجازة أما غيرها من الأوراق التي ينصح بها الأطباء منح إجازة فلا نعتمدها لأن الحصول عليها أمر يسير جداً.

الحزمي: هناك إجازات تنطوي تحت الاضطرارية

يوسف: لا نعتمد الاجازات إلا بتقارير طبية معتمدة

مشيراً الى أن عدد الإجازات التي منحها مكتب التربية في محافظة شبوة خلال النصف الاول من العام الدراسي بلغ عشر إجازات «وضع» وبحسب قانون الإجازات، وعدداً من الإجازات الطارئة التي لم تتجاوز عشرين حالة.

العدد سيتضاعف

ويقول خالد الاشبط مدير منطقة معين التعليمية بامانة العاصمة:

تؤثر الإجازات على سير العملية التعليمية وأخص هنا إجازة الوضع كون قانون الإجازات منح المعلمة إجازة في الوضع العادي ٧٠ يوماً، والوضع بعملية قيصرية ٩٠ يوماً الا ان وزير التربية والتعليم وجه بألاّ تزيد إجازة الوضع عن ٤٠ يوماً، والوضع بعملية قيصرية ٦٠ يوماً، وهذه المشكلة تؤثر على سير العملية التعليمية بشكل كبير، لأن المعلمة أحياناً تنقطع عن المدرسة بسبب الوضع فصلاً كاملاً، ونحن لدينا ١٤٠٠ معلمة.. أما عن وجود من يستغل القانون في هذا الجانب فهناك استغلال لقانون الإجازات المرضية لأن كثيراً من المعلمين يأتون بإجازات من المستشفيات ومعمدة من الصحة المدرسية وأغلبها غير صحيح.

وفيما يخص عدد الإجازات التي منحتها منطقة معين يقول الاشبط: إجمالي الإجازات التي تم منحها خلال الفصل الدراسي الأول ٢٩٨ إجازة منها ٩١ وضع، ٤١ تصحيح جداول الناخبين، ٧ وفاة، ١٤ حج، ١٣ عمرة، ١١٧ مرضية، و ٩ طارئة و٧ زواج.

وهنا نجد أن أكثر الاجازات هي المرضية والوضع، والمشكلة تكمن في الوضع، لأن لدينا في منطقة معين ١٤٠٠ معلمة، فإذا كانت إجازات الوضع في الفصل الدراسي الأول ٩١ فإن العدد سيتضاعف في الفصل الثاني، ولحل هذه المشكلة نحتاج عن كل عشر معلمات واحدة احتياط.

الأشبط: منحنا ٩١ إجازة وضع في المديرية خلال الفصل الأول

العابد: نأمل وضع ضوابط لهذه الاختلالات

معالجة العجز

أ/ عصام حسين العابد مدير مكتب التربية بمنطقة الثورة - أمانة العاصمة قال: الإجازات تؤثر تأثيراً كبيراً على سير العملية التعليمية والتربوية من حيث التأخير في المنهج، وكذا التحصيل الدراسي لأبنائنا الطلاب والطالبات آملاً وضع الضوابط كون البعض يستغل القانون ويقدم إجازات معمّدة من بعض المستشفيات والتي لابد أن نتعامل معها وفقاً لقانون الخدمة المدنية .. مشيراً الى أن البدائل والحلول تتمثل في معالجة تغطية العجز من المدرسة نفسها من خلال اضافة حصص دراسية لمن يدرسون بجدول منخفض، أيضاً توزيع المادة على أكثر من مدرس.

بشكل منظم

ويوافقه الرأي الأخ عادل تاج الدين رئيس قسم التعليم بمنطقة الصافية - أمانة العاصمة.. منوهاً الى أن هذه الإجازات حق مكتسب لكل موظف وفقاً للقانون ولكن منحها والحصول عليها يكون بشكل منظم وبما يضمن عدم إضافة عجز الى العجز الموجود في الكادر التعليمي.

احتيال

الإدارة المدرسية كان لها مشاركة في مناقشة هذه الظاهرة حيث كشفت إحدى مديرات مدارس أمانة العاصمة للبنات أن المشكلة تكمن في تجاوزات مكاتب التربية بالمديريات والذين يمنحون المعلمات موافقة على إجازات مرضية وطارئة وغيرها بدون التنسيق مع الإدارة المدرسية، وبذلك يحدث إرباك في جدول التدريس خاصة وأن الإدارة المدرسية لا تعلم كم ستغيب المدرسة لتكلف معلمة أخرى بتغطية مكانها.

إضافة الى أن معظم تلك الإجازات هي احتيال على قانون الإجازات، والإدارة المدرسية لا تملك سوى اعتمادها.. داعية الى إعادة النظر في هذه الظاهرة.

حق قانوني

وللمعلمين والمعلمات رأي حيث تقول الاخت نوال يحيى : نحن مع حقوق المعلم او المعلمة أياً كان نوعها.. وما دامت الإجازات حقاً قانونياً، فلا ضرر في أن تأخذ المعلمة إجازة طارئة او مستحقة.

وهذا أمر معمول به في كل بلدان العالم والترويج لوجود احتيال او استغلال للقانون، أمر غير صحيح.. والجهات المعنية لم تقر هذه القوانين إلا بعد ان أوجدت كافة الحلول لأي قصور قد ينتج عن تنفيذها ووضعت شروط الاستحقاق بما يضمن عدم الاحتيال والتجاوز.

ضوابط

أما الاستاذ إبراهيم حمود فيرى أن الإجازات الاضطرارية ليست حقاً مطلقاً للموظف بل مقيدة وفق ضوابط معينة، يجب الالتزام بها وأي تغاضٍ عن شروط منحها قد ينعكس بصورة سلبية على العملية التعليمية، وقد يستغل البعض هذا التهاون خاصة وان المستشفيات تمنح إجازات مرضية لأي شخص يطلبها بل ان بعض الدكاترة يترك للمريض حرية تحديد فترة الإجازة المطلوبة.